

## نظراً لمشكلة البطالة وأثارها السلبية على المواطنين والمجتمع عسكريقترح مسحاً شاملًا لوظائف الأجانب في الحكومة و«الخاص» وإحلال الكويتيين فيها

مناسبة لتأهيل الباحثين عن عمل للانضمام إلى هذه الوظائف خلال فترة زمنية يتم تحديدها بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص.

و- وضع آلية لاستخدام العاملة الأجنبية تتبع عدم تأثير مطلب القطاع الخاص في حالة عدم وجود العمّسر الشcri الملح اقتدار والذرو لتنويع وظائف مثل هذه الوظائف.

5- إشراك غرفة التجارة

والصناعة وال مجالس النوعية في إجراءات المسح وعملية التدريب والتقويم.

6- وربط شبكات المعلومات

فيما يتعلق بالعملة الوليدة

بين وزارة الشؤون الاجتماعية

والعمل والإدارة العامة للهجرة.

7- إعادة النظر في قانون

العمل والتشريعات المتعلقة

سوق العمل بما يسمح بتوسيع

بيئة تنافسية للعامل الكويتي

في القطاع الأهلي.

8- تبني استراتيجية

اقتصادية مركزية في القطاعات

الاتصالات وبربطها

بتوفير فرص العمل وربط هذه

الاستراتيجية بخطط التنمية

المشرفة تشارك في مساعيها

لقطاع الخاص وتحقيقها

الخاص بما يشجع ويساعد

على المزيد من الاستئناف.

9- تشجيع قيام الشركات

من خلال بذل جهود

وتقديم مساعدة

وتجهيز الموارد

والموارد

والبنية

والبنية